

## منصب الوزارة وأحوالها في العصر العباسي الثاني ( 274-334هـ = 861-945م )

د. عبد الله سالم محمد بازينة

كلية الآداب - جامعة مصراتة

## مقدمة:

من المعروف أن كلمة وزير ليست غريبة عن لغتنا العربية، ولكن منصب الوزارة كمؤسسة لها صلاحيات معينة، وجدت في دول أخرى قبل أن تقرر أسسها في الدولة العباسية، فصلاحيات الوزير في البداية لم تكن واضحة، ولم تبعد كثيراً عن مسئوليات الكاتب في العصر الأموي، كما لم تكن الدواوين كلها بيده، فأبوسلمة الخلال مثلاً - والذي أطلق عليه بعض المؤرخين لقب وزير واعتبره البعض أول وزير عباسي - أنشأ دواوين جديدة في الكوفة، وعيّن الولاة والعمال على الأقاليم وأرسل الجيوش، وقاد بعض العمليات العسكرية، ولكن أهم ديوانين (الجند والحراج) كانا خارج سلطته، حيث أنيطت مسئولياتهما إلى خالد بن برمك<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت الوزارة مع بداية الخلافة العباسية، وتأثرت بنظم وتقاليد الفرس، فجعلت للوزارة اختصاصات معينة وقواعد مقننة من أهمها الإشراف على الشؤون المالية، فالوزير هو المختص بحسابات الدولة من دخل وخرج ونفقات، وهذا يتطلب منه دراية واسعة بإيرادات الدولة ومواردها الاقتصادية في مختلف الأقاليم والأمصار، كما كان الوزير أيضاً هو المختص بفن الإنشاء، كما كان عليه أيضاً أن يلم بأصول الآداب السلطانية ليعرف كيف يعامل الخلفاء، وأن يكون دارساً كذلك لعقلية الشعب ليعرف كيف يسوسهم<sup>(2)</sup>، وأصبح للوزير العباسي لباس خاص، عرف بالسواد، وهو شعار الدولة العباسية، وكانت له دار خاصة عرفت بدار الوزارة بجوار قصر الخلافة<sup>(3)</sup>.

وهكذا أصبح للوزارة أيام العباسيين مواصفات متميزة من حيث المظهر والاختصاص والتسمية، ولها طابع جديد لم يوجد من قبل، وأما صلاحيات الوزير وحدود سلطانه فقد اختلفت تبعاً لشخصية الخليفة ووجهته وشخصية المرشح للوزارة والظروف المحيطة<sup>(4)</sup>، وسأتناول في هذا البحث المتواضع

(1) فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، دار الشروق (عمان، 1951م)، ص 153-154.

(2) أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية (بيروت، د.ت)، ص 34-35.

(3) الجشهياري، محمد بن عبدوس الوزراء والكتاب، تحقيق: إبراهيم صالح، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث المجمع الثقافي (الإمارات، 2009م)، ص 19.

(4) حسام الدين السامرائي: تطور نظام الوزارة منذ خلافة المعتصم بالله حتى دخول البويهيين، بغداد، مجلة جامعة أم القرى لعلوم

(منصب الوزارة وأحوالها في العصر العباسي الثاني) وسأطرق فيه إلى جانبين:

أولاً: منصب الوزارة والتعريف بها وبشروطها كمؤسسة استحدثت في الدولة الإسلامية، لم تتحدد اختصاصاتها إلا في العصر العباسي.

ثانياً: أحوال الوزارة في العصر العباسي الثاني والذي يطلق عليه الباحثون عصر سيطرة الجند الترك على الخلافة العباسية.

أولاً: منصب الوزارة:

يقصد بالوزارة في الحضارة الإسلامية: ذلك المنصب الذي يقوم متوليه بمعاونة الخليفة في شئون الحكم، بحيث يلي الخليفة مباشرة في سلم وظائف الدولة، فالوزارة كما قال ابن خلدون: "هي أم الخطط السلطانية والترتب الملوكية، لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة، فإن الوزارة مأخوذة إما من المؤازرة وهي المعاونة، أو من الوزر وهو الثقل، كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأثقاله، وهو راجع إلى المعاونة المطلقة"<sup>(1)</sup>.

فالوزارة تشد قواعد الدولة "وكما يحتاج أشجع الناس إلى السلاح، وأفوه الخيل إلى السوط، وأحد السفار إلى السن، كذلك يحتاج أجل الملوك وأعظمهم إلى الوزير"<sup>(2)</sup>. وفي الأمثال: "نعم الظهير الوزير، وأول ما يظهر نبيل السلطان وقوة تميزه وجوده عقله في انتخاب الوزراء، واستنقاء الجلساء ومحادثه العقلاء، وكان يقال: حلية الملوك وزينتهم وزارتهم، وجاء في كليله ودمنة: لا يصلح السلطان إلا بالوزراء والأعوان"<sup>(3)</sup>.

ولما كانت قوى الخليفة البشرية لا تستطيع حمل ما قلده لوحده، فلا جرم أن يضطر لمشاركة معين يتم به استقلاله، حتى قيل: لا تعتقد أن رياسة تقوم بغير وزير، وكان اليونانيون يعظمون الوزارة، ويفضلونها على سائر الشئون "فأول ما يظهر من قبل السلطان وقوة تمييزه، وجوده عقله في استنخاب الوزارة، وانتقاء الجلساء.. وبهذه الخلال يحمده في الخلق ذكره، ويجل في العين قدره وترسخ في النفوس عظمتة"<sup>(4)</sup>، فالسلطان يعلو ذكره ويرتفع قدره بالوزير، إذا كان صالحاً كافياً عادلاً لأنه لا يمكن لأي

الشريعة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم، العدد 39 ذو الحجة، 1427هـ، ج18، ص 281

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1996م) ص 120.

(2) الأبيشي، شهاب الدين محمد بن أحمد، المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: مصطفى محمد الذهبي، دار الحديث (القاهرة، 2002م) ص 132.

(3) المصدر نفسه، ص 132.

(4) ابن الأزرقي، أبي عبد الله، بدائع السلك في طباع الملك، تحقيق: على سامي النشار، دار السلام للطباعة والنشر، (القاهرة،

ملك أن يصرف زمانه ويدبر سلطانه بغير وزير، ومن انفرد برأيه زل من غير شك<sup>(1)</sup>، وصلاح السلطان وفساده لازم عن صلاح الوزير وفساده، فالوزير إذا صلح "صلح الملك" وإذا فسد "فسد الملك"<sup>(2)</sup>. ومن أهم شروط الوزارة: الأمانة، فهي من أعظم شروطها يقول الماوردي: "والأمانة أن يفي بما عليه ويستوفي ماله، ولا يختزنه لنفسه ولا يقبل الهدايا التي تعطي له بحكم منصبه، وإلا كانت رشوة مقنعة، ويجب أن يكون قدوة صالحة في سلوك العاملين"<sup>(3)</sup>.

ومن أقوال الحكماء: "إذا رأيت الوزير يجمع المال لنفسه، فأبعده، فلا خير فيه، لأن حب المال يغطي عن العقق ويمنعه من مشاهدة المصالح"<sup>(4)</sup>.

ومن شروط الوزير أن يكون صدوقاً في لسانه عدلاً في دينه، فمثل السلطان كمثل الطبيب، ومثل الرعية كمثل المرضى، ومثل الوزير كمثل السفير بين المرضى والأطباء، فإن كذب السفير بطل التدبير، كذلك الوزير ينقل للملك ما ليس في الرجل فيقتله، فأزقة الملوك في أكف الوزراء، قال بعض الحكماء: "لا تغتر بمودة الأمير إذا غشك الوزير، وإذا أحبك الوزير فتم ولا تحش الأمير"<sup>(5)</sup>.

ومن شروطها أيضاً الكفاية وهي العلم بالأعمال الديوانية والتصرفات، ووجوه تثير الأموال والاستخراجات، فيضع الأمور في مواضعها، ويرتب الأعمال على قواعدها<sup>(6)</sup>.

وقبل أن نطبق هذه المعاني على وزراء هذا العصر (العصر العباسي الثاني)، فلننظر أولاً إلى الوزارة في العصر السابق للدراسة لكي تكتمل الرؤية عن الوزارة، وكيف وصلت إلى ما وصلت إليه في هذا العصر.

و كما أشرنا فإنه من المعروف أن كلمة وزير ليست غريبة عن لغتنا العربية، ولكنها كمنصب لها

2007م)، ج1، ص 157-158.

(1) الغزالي، حجة الإسلام، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، ضبط: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت، 1988م)، ص 83.

(2) ابن الأزرق، المصدر السابق، ج1، ص 159-160.

(3) الماوردي، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب، قوانين الوزارة، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ومحمد سليمان داود، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، 1978م) ص 63.

(4) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري، تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب على الراوي، ابتسام مرهون الصغار، مطبعة الصافي، (بغداد، 1997م)، ص 63.

(5) الأثبهي، المصدر السابق، ص 132-133.

(6) الثعالبي، المصدر السابق، ص 63.

صلاحيات معينة، وجدت في دول أخرى قبل أن تقرر أسسها في الدولة العباسية، فالوزارة الإسلامية لم تقرر قواعدها وتوضح أسسها إلا نتيجة التجارب التي مرت بها حتى تبلورت في نهاية القرن الثالث الهجري.

فمنصب الوزير حيث انتقلت الخلافة إلى العباسيين لم يكن موجوداً ف"بني العباس استخارت تسمية الكاتب وزيراً"<sup>(1)</sup>.

لقد كان خلفاء بني أمية يرجعون إلى مستشارين أو أصحاب رأى فيما يحتاجون إليه من الأمور، فهؤلاء كانوا يقومون بعمل الوزير، إلا أنهم لم يحملوا هذا اللقب إلا نادراً، فالكاتب يقوم مقام الوزير في الدولة<sup>(2)</sup>.

وعندما دخل جيش العباسيون الكوفة، سلم على الداعية أبي سلمة الخلال وسموه "وزير آل محمد" وبهذا ظهر المنصب قبل إعلان اسم الخليفة العباسي<sup>(3)</sup>، وكان الخلال من فئة الكتاب، وقد توافرت في شخصيته العديد من صفات الوزير، فقد كان فقيهاً عالماً بأخبار العرب وأشعارها وبالسير والتفسير<sup>(4)</sup>، والتفسير<sup>(4)</sup>، وقد كان الكتاب يختارون من أهل نسب الأمير، ومن عظماء قبيلته لصدق أمانتهم، وخلص أسرارهم، ولما فسد اللسان وصار صناعة اختص بمن يحسنه "وكانت عند بني العباس رفيقه"<sup>(5)</sup>.

فالفترة المبكرة من تاريخ بني العباس حتى نهاية عهد الهادي (169-170هـ)، يمكن القول عنها عموماً أن الوزارة فيها لم يكن لها نظام معترف به أو صلاحيات محددة، ولكنها كانت منزلة أو مركزاً رسمياً تضمن حسب الظروف وشخصية الخليفة، وقابليات الوزير وشخصيته<sup>(6)</sup>.

وقد فوض بعض الوزراء صلاحيات واسعة جداً، جمعت بين خطي السيف والقلم حتى إن جعفر بن يحيى دعي بالسلطان، أيام الرشيد<sup>(7)</sup>، ومع كل هذه الصلاحيات التي تدل على الثقة فإن الخلاف

(1) المسعودي، التنبيه والإشراف، تحقيق: دي غويه، ليدن (بريل، 1976م) ص 394.

(2) أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 34.

(3) الجشهياري، المصدر السابق، ص 84.

(4) فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، ص 154.

(5) ابن الأزرقي، المصدر السابق، ج 1، ص 240.

(6) فاروق عمر فوزي، الجذور التاريخية للوزارة العباسية، دراسة تحليلية نقدية لقراءة سورديل عن الوزارة العباسية، دار الشؤون الثقافية

الثقافية العامة (بغداد، 1986م) ص 104-105.

(7) ابن خلدون، المقدمة، ص 238.

سرعان ما يدب بينهما وينتهي الأمر بالوزير إلى العزل، وقد يؤدي به ذلك إلى السجن أو القتل، فالدولة لم تتمكن من تحديد صلاحيات واختصاص الوظائف والمناصب المستحدثة كالوزارة، ومرد ذلك إن الوزارة منصب حديث العهد بالنسبة للمجتمع الإسلامي. لم تكتمل أسسه ولم تتحدد صلاحياته، ولا ينسجم مع فكرة التفويض الإلهي التي كفلت للخليفة سلطات دينية وزمنية لا حصر لها<sup>(1)</sup>.  
ثانياً: أحوال الوزارة في العصر العباسي الثاني.

وأما إذا طبقنا المعاني السابقة من شروط الوزارة على وزراء فترة العصر العباسي الثاني، وجدنا الفرق الشاسع إلا ماندر منهم، فقد واجهت الوزارة مع بداية العصر العباسي الثاني عنصراً جديداً ومؤثراً هو العنصر التركي الذي تزايد تداخله في إدارة الدولة وشؤونها المالية واختيار المرشحين لمنصب الوزارة<sup>(2)</sup>. فبتسلط الأتراك ضعف مركز الوزارة وانتقلت السلطة الفعلية إلى الجيش<sup>(3)</sup>. الذين لم يقنعوا بسيطرتهم التامة المتجربة على الخلفاء وإنما عمدوا إلى مد سلطانهم إلى الوظائف الإدارية الكبرى وفي مقدمتها الوزارة، التي أصبحت في هذا العصر محنة شديدة لمن يتولاها، بسبب ما كان ينتظره من عزل وسجن ومصادرة، وتركز عمل الوزراء في الإشراف على الأموال ومحاوله الحصول عليها بأي وسيلة لسد حاجات القادة الأتراك ومقدميهم، وقد حاول الأتراك في هذا العصر، الاستئثار أيضاً بمنصب الوزارة، ولكن التجربة لم تنجح بسبب ما دب بين القادة الأتراك من حسد وغيره وتنازع على السلطة<sup>(4)</sup>، كذلك ترك القادة الترك الوزارة ليس تعففاً ونزاهة، بل لأنهم لم يقدرُوا عليها لما فيها من أصول إدارية وإجراءات تتصل بالسجلات والدواوين، الأمر الذي لا يفهمه العسكريون ولا يقدرُون عليه، ففضلوا تركه لغيرهم شرط إشرافهم التام عليه<sup>(5)</sup>.

لقد مرّت مؤسسة الوزارة بتجارب قاسية في هذه الفترة، حيث كافحت جنباً إلى جنب مع مؤسسة الخلافة نفوذ الترك الصاعد، فبمقتل الخليفة المتوكل على الله (ت 247هـ/861م) والوزير الخاقاني آلت الخلافة للمنتصر، فعهد بالوزارة لأحمد بن الخصيب ابن عبد الحميد الجرجاني الذي كان مقصراً

(1) عادل محي الدين الألوسي، الرأي العام في القرن الثالث الهجري، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1987م) ص 143-144، 145.

(2) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص 281.

(3) صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ط 1، دار العلم للملايين (بيروت، 1965م) ص 219.

(4) السيد عبد العزيز سالم، ومحمد عبد المنعم الجمل، الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية، 2002م)، ص 34.

(5) فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، ص 162.

في عمله ، متهما في عقله<sup>(1)</sup> حتى إنه قال عن نفسه: "مثلي كمثل الناقة التي تترزين للنحر"<sup>(2)</sup>.  
ومما يذكر عنه أنه ركب جواده ذات يوم فتظلم إليه متظلم بقصة، فأخرج رجله من الركاب، وزج بها في صدر المتظلم، فتحدث الناس بذلك وقال بعض الشعراء:

قل للخليفة يا ابن عم محمد      أشكل وزيرك إنه ركال  
أشكله عن ركل الرجال فإن ترد      مالاً فعند وزيرك الأموال<sup>(3)</sup>  
فلسانه قد جال في أعراضنا      والرجل منه في الصدور تحول<sup>(4)</sup>

ولما ولي المستعين أقر أحمد بن الخصيب وزير المنتصر ولكنه لم ينعم بالوزارة أكثر من شهرين حيث نكبه المستعين وعزله وصوره وأركب حماراً وهو في سلسلة ثم نفاه المستعين إلى القرب سنة 248هـ<sup>(5)</sup>.  
وزاد اضطراب الوزارة بشكل كبير في خلافة المستعين القصيرة التي لا تزيد عن خمس سنوات، تولى الوزارة فيها ستة وزراء، كان أفضلهم أبا صالح عبد الله بن يزداد الذي يعد من أشهر كتّاب عصره، وأقدرهم في إدارة أمور الدولة، فاستطاع أن يضبط الأموال ويضيق على الأمراء، فأغضب الأتراك بحسن إدارته وهددوه بالقتل، فهرب إلى بغداد، ولم يستوزر المستعين بعده أيضاً، وإنما كان يعين كتاباً ليقوموا بأعمال الوزارة<sup>(6)</sup>.

وفي عهد الخليفة المعتز ازداد ضعف الوزارة وسقطت هيبتها، حيث استوزر أبا الفضل جعفر الإسكافي الذي لم يكن له علم ولا دراية بأمور الوزارة<sup>(7)</sup>، ولم تنجح محاولة الوزير أحمد بن إسرائيل<sup>(\*)</sup> حيث وقفت

(1) ضيف الله الزهراني، العجز المالي في الدولة العباسية، 247-320هـ، مجلة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني، لعام 1409هـ، ص132.

(2) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص22.

(3) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت، 1980م) ج4، ص132.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت، 1993م) ج12، ص553.

(5) الذهبي، المصدر السابق، ج12، ص553؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ط15، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 2001م) ج3، ص262.

(6) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص61؛ ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، مطبعة محمد علي صبيح (القاهرة، 1962م) ص224، حسن إبراهيم حسن؛ المرجع السابق، ج3، ص262؛ ضيف الله الزهراني، المرجع السابق، ص215.

(7) توفيق اليوزنيكي، الوزارة، مطبعة الإرشاد (بغداد، 1970م) ص126.

(\*) أحمد بن إسرائيل بن الحسن الأتباري الكاتب، وزير المعتز، كان ذا مكانة رفيعة عند المعتز فاستوزره سنة 252هـ، فنهض بأعباء

وقفت أطماع الأتراك حائلاً دون تنفيذ تنمية الموارد المالية والمحافظة على الأموال<sup>(1)</sup>. ثم ارتفعت مكانة الوزير في خلافة المهدي (255-256هـ) لأن الانسجام والوفاق سادا علاقات الوزير بالخليفة، ولعل ذلك يعود إلى إشراف الخليفة المباشر على أعمال الوزراء وتوجيههم، ثم لرغبة الوزراء في تجنب أنفسهم ما ينجم عن تأزم علاقاتهم بالخليفة من عزل ومصادرة لقوة شخصية الخليفة<sup>(2)</sup>، فاستوزر المهدي بالله أبا الفضل جعفر بن محمود الإسكافي، وكان قد وزر للمعتر ثم لم يلبث أن عزله، واستوزر سليمان بن وهب، وكان بنو وهب كالبرامكة وبنو سهل يتمتعون بنفوذ كبير في الدولة<sup>(3)</sup>، وكانت دولتهم ناضرة وأيامهم مشرقة، والأدب في زمانهم قائم المواسم والكرم واضح المعالم<sup>(4)</sup>.

وقد حاول الخليفة المعتمد (256-279هـ) أن يختار وزيره بنفسه، غير أن زعماء الأتراك حرموه من ذلك، وعندما تسلم الأمير أبو أحمد الموفق، قيادة الجيش تحسنت مكانة الوزير، وتواصل الانسجام بين الخليفة والوزارة<sup>(5)</sup>، فانتعشت الوزارة نسبياً لاستيزار وزراء على وجه من الكفاءة الإدارية أمثال عبيد الله بن خاقان الذي كان خبيراً بأحوال الرعايا والأعمال ضابطاً للأموال<sup>(6)</sup>، ونظراً للظروف الداخلية والحروب التي ألمت بالدولة كانت الحال تستدعي اختيار وزراء أكثر صلاحية، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق بنسبة كبيرة نظراً لقلّة الأموال، وطلب الموفق المزيد من فرض الضرائب على التجار<sup>(7)</sup>، مما سبب في عزل الوزير الحسن بن مخلد<sup>(8)</sup> الذي امتنع عن تنفيذ رغبة الموفق<sup>(8)</sup>.

الأمر، وكان يضرب بذلك المثل، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وكانت وزارته دون ثلاث سنين، قتله وصيف بالضرب في رمضان سنة 255هـ، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص332.

(1) ضيف الله الزهراني، المرجع السابق، ص215.

(2) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص288.

(3) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج3، ص263.

(4) ابن الطقطقي، المصدر السابق، ص223.

(5) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص182-282.

(6) ابن الطقطقي، المصدر السابق، ص203.

(7) ضيف الله الزهراني، المرجع السابق، ص215.

(\*) الحسن بن مخلد بن الجراح: أبو أحمد وزير من الكتاب له علم بالأدب، بغدادي الأصل، كان يتولى ديوان الضياع للمتوكل العباسي، واستوزره المعتمد سنة 263هـ، ثم عزله وأعادته وعزله سنة 265هـ، وما زال على غير استقرار حتى طلبه أحمد بن طولون إلى مصر فحمل إليه فحبسه بأنطالية فمان فيها، الزركلي، الأعلام، ج2، ص223.

(8) التنوخي، أبو على الحسن بن أبي القاسم، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالحي، مطابع دار صادر (بيروت)،

أما في خلافة المعتضد بالله والمكتفي بالله، فقد ارتفعت مكانة الوزير واسترد مجمل اختصاصاته، والسبب في ذلك إلى مقدرتهما في اختيار وزير من ذوي الكفاءة والمقدرة المالية والإدارية، منهم عبيد الله بن سليمان بن وهب وابنه القاسم بن عبيد الله<sup>(1)</sup> الذي قال قولته الشهيرة: "عقل الكاتب في قلمه والكلام الحسن مصائد القلوب"<sup>(2)</sup>.

وقد لعب الوزير العباس الحسن الجرجاني دوراً كبيراً في اختيار ولي العهد، جعفر بن المعتضد لمنصب الخلافة، وقد أقره الخليفة المقتدر بالله على الوزارة بعد مبايعته، ومن ذلك يظهر تحسن مكانة الوزير، حيث سمح له بأن يتولى تصريف أمور الدولة، وأصبح هو المسئول عن توجيه الإدارة والأمور المالية، وهذا يشير إلى ارتفاع شأن الوزارة<sup>(3)</sup>.

ولكن هذا الوزير غلب على الخليفة لصغر سنه، ولقلة اكتراثه بالجند، فقتله الحسين بن حمدان، ويذكر ابن العمري: "نه كان عشق جارية للحسين بن حمدان وراسلها، وكانت أم أولاده، ومقرية عنده، فاحتقد ذلك عليه"<sup>(4)</sup>.

ولعلي بن مُجَدِّد بن نصر بن بسام (ت303هـ) الشاعر الكوفي<sup>(5)</sup> هجاء للوزراء وله من الوزير العباس بن الحسن وابن عمرويه الخراساني<sup>(\*)</sup> قوله:

لعن الله الذي قلّد عبّاس الوزارة  
والذي ولي ابن عمرويه ببغداد الإمارة  
فوزير شنبّح الوجه بطين كالغرارة  
لم يزل يعرف بالزور قديماً والعبارة  
وأمرير أعجمي كحمار بن حمارة

1973م)، ج8، ص85.

(1) اليوزنيكي، الوزارة، ص154.

(2) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص124.

(3) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص293.

(4) ابن العمري، مُجَدِّد بن علي، الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية (القاهرة، 2001م) المصدر السابق، ص153.

(5) السيوطي، جلال الدين، تاريخ الخلفاء، تحقيق: جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث (القاهرة، 1999م) ص328.

(\*) مُجَدِّد بن عمرويه، صاحب الشرطة، توفي بآمد وحمل إلى بغداد = ابن تغري بردي، أبو الحسن يوسف، النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: مُجَدِّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت، 1992م)، ج3، ص174.



رحل الإسلام عنا بتوليه الوزارة<sup>(1)</sup>.

وله فيه:

تَحْتَلُّ أوزار البرية كلها  
ألم تر أسباب الذين تقدموا  
وزارة العباس من نحسها  
شبهته لما بدا مقبلاً  
ومن هجاء بن بسام أيضاً:  
جارية رَعْناء قد قَدَّرت

وزير بظلم العالمين يجاهر  
وكيف أتتهم بالبلاء الدوائر<sup>(2)</sup>.  
تستقلع الدولة من أسّها  
في حُللٍ ينجل من لبسها  
ثياب مولاها على نفسها<sup>(3)</sup>.

فبمجيء المقتدر للخلافة عمت الفوضى، جهاز الإدارة، يقول ابن خلدون: "إن وزراء المقتدر لم تكن تتوفر فيهم خطتنا السيف والقلم، وسائر معاني الوزارة والمعونة"<sup>(4)</sup>.

ثم استوزر المقتدر أبو الحسن على بن مُجَدِّ الفرات، الذي تقلد الوزارة وعمره في الخامسة والخمسين، وكان واسع الثراء يمتلك من العين والورق والضياع والأثاث ما يحيط بعشرة آلاف<sup>(5)</sup>.

وبعد أن انتهت فتنة ابن المعتز، والتي لم يشارك فيها ابن الفرات، استوزره المقتدر، وكان هذا الوزير حسن الكتابة، ظاهر الكفاية، خبيراً بالحساب والأعمال<sup>(6)</sup>، وقد أظهر اعتدالاً في سياسته، إذ أخفى كثير من المعلومات المتعلقة بالمشاركين في الفتنة، وأخفى أسمائهم، واستصدر من الخليفة عفواً عاماً عن مخرج عن الخليفة<sup>(7)</sup>.

(1) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص294.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص301.

(3) شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، ط13، دار المعارف (القاهرة، 1973م) ج2، ص211.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص238.

(5) آدم متز، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، تعريب: الهادي أبوريدة، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة، 2008م) ص154.

(6) الصابي، هلال بن الحسن الحراني، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد، دار الآفاق العربية (القاهرة، 2003، 2003م) ص12.

(7) مسكويه، أحمد بن علي، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكنب العلمية (بيروت، 2002م) ج5، ص13.

إلا أن ابن الفرات لم يتحرج ولم يتهيب من مد يده إلى خزانة الدولة بل أضاف هو وأخوه كثيراً من الضياع السلطانية إلى أملاكهما وعظم دخلها<sup>(1)</sup>.

فالأزمة المالية التي نتجت عن إنفاق الخليفة لاحتياطي بيت المال، وزيادة النفقات في مقابل الإيرادات، وعداء مؤنس الخادم للوزير ودسائس الخاقاني، الذي أوهم الخليفة لخلعه، قد عملت عن إقصاء ابن الفرات عن الوزارة<sup>(2)</sup> وإلى هتك حرمة والتوكل بداره، وسارع الجند والعوام إلى دُوره ودور أولاده وأهله، فنهبوا وصودرت أملاكه<sup>(3)</sup>.

فاستوزر المقتدر مُجَّد بن عبید الله بن يحيى الخاقاني، في اليوم الذي عزل فيه على بن الفرات، وخلع عليه ولم يخلع على أحد غيره<sup>(4)</sup> وكان سيء السيرة، إلا أنه كان خبيثاً داهية، وكان يوقع بكل سؤال ويعد بإنفاذ كل محال، وكان من عادته إذا سئل حاجة أن يضرب صدره بيده، ويقول: نعم وكرامة، حتى لقب "دق صدره"<sup>(5)</sup>.

وقد بدأ وزارته بالمصادرات والمضايقات فقبض على ما كان لابن الفرات من الضياع والإقطاع والملوك والغلات والأموال، يريد بذلك سد حاجة الخليفة، وحول من بيت مال الخاصة<sup>(\*)</sup> إلى بيت مال العامة<sup>(\*\*)</sup>، ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار على سبيل القرض، ولم يؤد من عوض ذلك سوى أربعين ألف دينار<sup>(6)</sup>.

لقد وجه الوزير الخاقاني جل اهتمامه إلى رعاية الحاشية على أمل الاستمرار في الوزارة، ولم يقدر الظروف التي بها الخلافة، فترك تصريف الأعمال وإدارة الدولة لابنه الذي كان سكيراً ولا قدرة له على

(1) آدم متز، المرجع السابق، ص 157-158.

(2) حسام السامرائي، المرجع السابق، ص 294.

(3) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، (القاهرة، 1998م) ج 14، ص 774؛ الصابي، المصدر السابق، ص 34.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 304.

(5) الصابي، المصدر السابق، ص 280، 263.

(\*) بيت مال الخاصة: هو المحل الذي تحمل إليه الأموال من أملاك الخلفاء وحاشيتهم وتنفق في نفقاتهم وتسد احتياجاتهم إضافة إلى أنها الخزانة الاحتياطية للدولة التي يعتمد عليها في حالة الطوارئ والعجز المالي = خولة شاکر الدجيلي، بيت المال نشأته وتطوره، مطبعة وزارة الأوقاف (بغداد، 1976م) ص 181.

(\*\*) بيت مال العامة: هو المحل الذي تحمل إليه الأموال من الأقاليم لتنفق في المصالح العامة = الماوردي، علي بن مُجَّد البصري، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت، 1985م) ص 29.

(6) مُجَّد الحضرك بك، الدولة العباسية، مكتبة الأعيان (المنصورة، د.ت) ص 318.

الإدارة<sup>(1)</sup>، ولم يكن الوزير ولا ابنه يباشران الإطلاع على ما يصدر أو يرد من المراسلات الرسمية بل ترك للكتّاب، على أن تعرض عليهما خلاصات بها<sup>(2)</sup>، ولم يكن يطلع على تلك الخلاصات إلا بعد فوات الأمر الذي وردت فيه الكتب وتبقى الكتب بالحوال والسفاتيح<sup>(\*\*\*)</sup> في خزائنيهما لا تفض ولا يعرف حال ما فيها<sup>(3)</sup>.

وهكذا فالخاقاني وولده استغلا مركز الوزارة في الحصول على مكاسب مادية خاصة، وفشا الفساد الإداري حيث أخذ يبيع الولايات غير مراعاة للأمة عهداً ولا ذمة ويقال إنه وليّ على الكوفة في يوم واحد تسعة عشر والياً أخذاً من كل منهم رشوة<sup>(4)</sup>، وفيه قال بعض معاصريه:

وزير لا يمل من الرقاعة      يولي ثم يعزل بعد ساعة  
إذا أهل الرشا صاروا إليه      فأحظى القوم أوفرهم بضاعة<sup>(5)</sup>.

إن ما حدث من انتكاس لأداة الحكم قابله هجاء للوزارة ومن ذلك قول بعضهم في هجاء الخاقاني الوزير:

للدواوين - مذ وليت عويلٌ      ولمال الخراج سقم طويل  
يتلقى الخطوب حين أملت      منك رأي غث وعمل ضئيل  
إن سمنتم من الخيانة والجور      فللارتفاع جسم يخيل<sup>(6)</sup>

وفي سنة 301هـ قبض المقتدر على الخاقاني وابنه<sup>(7)</sup> وولي على بن عيسى بن داود الوزارة<sup>(8)</sup>، وهو أبو الحسن على بن داود بن الجراح بن مهاجر حسنبس بن صيارنخت بن شهرريار

(1) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص15.

(2) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص294.

(\*\*\*) السفنتجة: هي إن تعطي مالا لرجل له مال في بلد تريد أن تسافر إليه، فتأخذ منه خطأ أي سفنتجة لمن عنده في ذلك البلد رجاء أن يعطيك مثل الذي سبق أن دفعته قبل سفرك = ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر (بيروت، د.ت) ج2، ص298.

(3) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله معجم البلدان، دار صادر (بيروت، 1995م) ج4، ص322.

(4) شوقي ضيف، المرجع السابق، ج2، ص23.

(5) ابن الطقطقي، المصدر السابق، ص198.

(6) الطقطقي، المصدر السابق، ص430؛ شوقي ضيف، المرجع السابق، ج2، ص430.

(7) زامبور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة: زكي محمد حسن بك، حسن أحمد محمود، دار الرائد العربي (بيروت، 1980م)، ص8.

(8) ابن العمري، المصدر السابق، ص157.

البغدادي الحسيني فارسي الأصل<sup>(1)</sup> وكان آل الجراح من كبار وجوه منطقة ديرقني الذي يبعد نحو ستة عشر فرسخاً عن بغداد في حدود ثمانية وأربعين ميلاً وهو معدود في الجانب الشرقي من أعمال النهروان، بينه وبين دجلة نحو ميل واحد<sup>(2)</sup>، ويبدو أنهم كانوا يملكون ضياعاً في بلدة الصافية التي تقع تقع قرب هذا الدير في أواخر النهروان ليس بعيداً عن النعمانية<sup>(3)</sup>، وربما كانوا يعودون في أصلهم البعيد البعيد إلى إحدى أسر الموالي الفرس التي نزحت إلى هذه المنطقة<sup>(4)</sup>.

لأنهم استعربوا تماماً وبلغوا مرتبة متقدمة في مجال الثقافة العربية والكتابة الأدبية الرصينة، ويدل على هذا أن الوزير علي بن عيسى لم يكن يعرف حتى اللغة الفارسية، وقد احتاج معز الدولة البويهني إلى من يترجم له كلام الوزير العربي إلى الفارسية ليفهمه، وذلك حين التقائه به بعد دخول بغداد سنة 334هـ/945م<sup>(5)</sup>.

ووصف علي بن عيسى بأنه كان شديد التصوف، وله علم بفنون الكتابة وأساليبها وبقنن الإدارة، ونشأ في ملازمة العلماء والأدباء<sup>(6)</sup>.

أما عن اتصاله بالخليفة المقتدر، فكانت عندما اضطرت الأمور وفسدة الإدارة والاقتصاد، فاستشار الخليفة مؤنساً الخادم الذي أشار عليه بإحضار علي بن عيسى من مكة، وقد مدحه مؤنس بقوله: "أنه أسد تصرفاً وأشد تعففاً وأظهر كفاية وأكثر أمانة"<sup>(7)</sup>.

حاول علي بن عيسى إصلاح الإدارة، وأعاد تنظيم الوزارة واعتمد على عناصر ذات خبرة في تسيير أمور الدولة، وأصدر تعليماته إلى الولاة والكتاب بالجهد والأمانة، وكان يبكر إلى دار الوزارة كل يوم ويعمل فيها إلى ما بعد صلاة العشاء<sup>(8)</sup>، وأثناء وزارته الأولى هذه أنجز كثيراً من الإصلاحات، إلا أنه لم

(1) الصابي، المصدر السابق، ص305.

(2) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص528.

(3) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج3، ص389.

(4) ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد، جمهرة انساب العرب، ط4، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف (القاهرة، 1977م)، ص512.

(5) الصابي، المصدر السابق، ص395.

(6) ابن الجوزي، أبو الفتوح عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت، 1992م) ج13، ص141.

(7) الصابي، المصدر السابق، ص286.

(8) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص17.

لم يستطع الصمود أمام قلة أدب الحاشية وسوء معاملتهم له، وكثرة الدسائس والمكائد، فطلب الاستقالة، وكان المقتدر يواسيه أمام تحرشات الخدم والحشم<sup>(1)</sup>.

كما كان لتدخل والدة الخليفة والحاشية والقادة المقربين والخدم في دار الخلافة أثر سيء على الإصلاحات التي قام بها الوزير على بن عيسى، فقد وقفوا من إصلاحاته موافق الرفض وتطاولوا عليه شتماً وسباً، وتأمروا ضده لإبعاده من منصب الوزارة، وعملت القهرمانة على إصاق التهم به، وتجمعت عليه لدى الخليفة المقتدر، وأيضاً تحاون الخليفة في دعمه للإصلاحات الاقتصادية وذلك من حيث كثرة الإنفاقات، التي كانت دائماً مكلفة ومرهقة لخزينة الدولة، فكان همّ الخليفة هو الحصول على الأموال، وتوفيرها لسد احتياجات دار الخلافة ونتيجة لكثرة نفقات الخليفة والحاشية كانت الحالة المادية تزداد سوءاً<sup>(2)</sup>.

أبعد على بن عيسى عن الوزارة سنة (304هـ/916م)، وعاد ابن الفرات إلى الوزارة ثانية غير أنه أهمل التدابير المالية التي اتخذها على بن عيسى، وأسرف في التقرب إلى الحاشية والجند بزيادة الرواتب والمخصصات، مما تسبب في حصول أزمة مالية عجز معها ابن الفرات عن دفع أرزاق الفرسان<sup>(3)</sup>، كما أوجد له العديد من الخصوم جلهم من الحاشية، وقادة الجند، بسبب استعجاله في استرجاع ضياعه وأملاكه التي كانت صودرت منه في وزارته الأولى، وانضم إلى هؤلاء ابن مقلة الذي دسّ على الخليفة بأن الوزير أخفى عنه بعض الأموال<sup>(4)</sup>.

وكان حامد بن العباس قد تضمن<sup>(\*)</sup> واسط، وضياعها بمال يخرجها، ضمنه إياه على بن عيسى، فلما وزر ابن الفرات، علم أن حامد يربح منها ربحاً كثيراً، فلما انتهت مدة ضمانه أراد أن يخرجها عنه، إلى غيره، وكان بواسطة (قسم الجوهرية) يشرف للسيدة أم المقتدر على ضياعها بواسطة، ويحضر عند

(1) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، ط1، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية (بيروت، 1987م) ج6، ص491.

(2) ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي على بن عيسى بن داود بن الجراح (245-334هـ/859-945م) مركز بحوث الدراسات الدراسات الإسلامية (مكة المكرمة، 1994م)، ص25-26، 111، 112.

(3) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص25.

(4) الصابي، المصدر السابق، ص36، 37، 39.

(\*) التضمن: نظام إقطاعي جبائي بأن تعهد الدولة بجباية الخراج إلى أشخاص موسورين يقومون بدفعه للدولة مسبقاً ثم يقوم بجبايته أضعافاً مضاعفة من صغار الفلاحين = محمود إسماعيل، المهمشون في التاريخ الإسلامي، دار رؤية للتوزيع والنشر (القاهرة، 1004م) ص35.

حامد فيسطه، واتفقا على أن قسيماً ييسر له في نيل الوزارة، فخطب (قسم) نصرًا الحاجب في ذلك وأطمعه في حامد، وملاً يده منه، وراسل السيدة أبيضاً، ووافق هذا السعي سوء رأي نصر الحاجب في ابن الفرات وخوفه منه، وكثرة الوشاية فيه وقول الناس إنه قلّد ولده الدواوين وأقاربه الأعمال إلى غيرها من الوشائيات التي تروج في حكومة النساء، فاتفق الأمر على إصعاد حامد وتوليته الوزارة، وقبض على ابن الفرات<sup>(1)</sup>.

وخلال الأيام الأولى لوزارته تبين للجميع جهله بأمر الوزارة كما ظهر كبره وضعفه، وقد أشغل الوزير الجديد نفسه في تملق الناس ومضاحكتهم ومسامرتهم<sup>(2)</sup>.

يقول الثعالبي: "صرف على بن عيسى عن وزارة السلطان على فضله وعدله وسداده وحزمه بحامد بن العباس على تخلفه ونقصه"<sup>(3)</sup>.

يذكر المسعودي عند حديثه عن الوزير أحمد بن الخصيب وزير المنتصر أن الشعراء الذين هاجموا الخصيب لو لحقوا الوزير حامد بن العباس لرأوا منه قريباً مما ظهر من ابن الخصيب، وذلك أنه خاطب مخاطب ذات يوم فقلب ثيابه على كتفه ولكم حلقه<sup>(4)</sup>، وخلال فترة وزارته ساءت أحوال الوزارة بسبب جهله بأمر الوزارة لأنه كان قبل توليه الوزارة سقاء وبائع تمر علاوة على ما يتصف به من أخلاق سيئة<sup>(5)</sup>.

فأمر الخليفة بإطلاق على بن عيسى من محبسه وجعله يتولى الدواوين، شبيهه النائب عن حامد، فكان يراجع في الأمور ويصدر عن رأيه، فلم يستغن عن على، وضمّ إلى حامد وجعلت إليه الدواوين، فكانا يتشاركان في الوزارة، فأغلب الاسم لحامد، وأكثر العمل لعلي حتى قيل فيهما:

فقدتكم يا بني الجاحذة ففني كل يوم لكم أبدة  
متى كان يعرف فيما مضى وزيران في دولة واحدة<sup>(6)</sup>.

ومما قيل أيضاً:

ذاك سواد بلا وزير وذا اللقب بلا سواد<sup>(1)</sup>.

(1) مُجَدُّ الحَضْرِي بَك، المرجع السابق، ص 35.

(2) الصَّابِي، المصدر السابق، ص 40.

(3) الثَّعَالِبِي، تحفة الوزراء، ص 20.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 132.

(5) التَّنُوخِي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 64.

(6) الثَّعَالِبِي، المصدر السابق، ص 29-30.

فلم يكن نصيب حامد من الوزارة إلا اللقب والخلعة يقول ابن بسام الشاعر مستهزئاً بحامد بن العباس:

يا ابن الفرات تعرّهُ      قد صار أمرك آية  
لما عزلت حصلنا      على وزير بداية<sup>(2)</sup>.

ولما سأل حامد الخليفة إطلاق على بن عيسى والإذن له في استخلافه في الدواوين قال المقتدر: ما أظن أن علياً يجيب إلى ذلك، ويرضى بأن يكون تابعاً بعد أن كان رئيساً، فقال حامد بحضرة الناس: "إنما مثل الكاتب كممثل الخياط، يخيط ثوباً بعشرة دراهم ويخيط ثوباً قيمته ألف دينار فضحك الناس منه واستنقصوه"<sup>(3)</sup>، وقد ضجر المقتدر من هذا الوضع الشاذ، وأراد إعفاء حامد، واستوزار على بن عيسى، إلا أنه استغفى، فتمسلم ابن الفرات للمرة الثالثة سنة "311هـ/923م"، فنفي حامد إلى واسط ودمس عليه من قتله بالسّم<sup>(4)</sup>، واتبع ابن الفرات سياسة الشدة لأنه كان يعتقد أن اعتداله في وزارته السابقتين، كان وراء إقصائه وإهانته، فأطلق يد ولده المحسن في إرهاب وتعذيب خصومه، فأظهر المحسن شر عظيم لكثرة ما نكب الناس وصادرهم بأنواع العذاب لاستخراج أموالهم، حتى مات أكثرهم تحت العذاب<sup>(5)</sup> وقد ذكر الصابي في تحفة الوزراء قائمة طويلة بأسماء من عذبهم المحسن.

وقام ابن الفرات وابنه باعتقال على بن عيسى وتعذيبه ومصادرته ونفيه إلى اليمن، كما جرت محاولة اغتياله وهو في الطريق إلى النفي، كما أبعده مؤنس الخادم إلى الرقة<sup>(\*)</sup> وسعى بنصر الحاجب وشفيع المقتدري حتى أضعف تأثيرهما على المقتدر بالله<sup>(6)</sup>.

وفي سنة 312هـ قبض الخليفة على بن الفرات وولي مكانه أبو القاسم عبد الله بن أبي علي الخاقاني، وهرب المحسن بن الفرات، واختبأ عند امرأة فظفروا به، وحملوه إلى دار السلطان، وقطعوا رأسه، ووضعوه

(1) ابن العمري، المصدر السابق، ص157.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدياء "إرشاد الأريب في معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت، 1993م) ج5، ص325.

(3) آدم منتر، مرجع سابق، ص160.

(4) ابن العمري، المصدر السابق، ص157.

(5) مجّد الحضري بك، المرجع السابق، ص224.

(\*) الرقة: تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات، وكانت مركز ديار مضر = كي. لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع (بيروت، 1985م)، ص132.

(6) الصابي، المصدر السابق، ص41، 44.

بين يدي أبيه، ثم حزوا رأس أبيه وحملوا الرأسين إلى المقتدر<sup>(1)</sup>.

إن ما ارتكب بحق الوزير ابن الفرات مع خدماته للدولة، وتكرار استلامه منصب الوزارة يعكس مدى الانحلال والتردي التي وصلت إليه العلاقة بين الخليفة والوزير والآنحطاط الذي بلغه منصب الوزارة، ومدى الاستهانة بأرواح كبار المسؤولين في الدولة، كما يعبر عن مدى تدخل قادة الجند الأتراك والحاشية والحرم، وجشعهم وتغليبهم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة للخلافة والأمة<sup>(2)</sup>.

إن قصر نظر الخاقاني ولؤمه أدى إلى ضياع الأمور، وأشرفت بغداد على فتنة عظيمة<sup>(3)</sup>، وعجز عن تصريف شئون الدولة، وقد صدق حدس الخليفة المقتدر حين قال: "أبوه خرب الدنيا وهو شر من أبيه"<sup>(4)</sup>، فعجز الخاقاني عن صرف رواتب الجند، فدفعها الخليفة من أمواله الخاصة، ووجد من يساوم على الوزير، فرغ إلى المقتدر رقعة أبي العباس الخنصبي، يذكر معايب الوزير وعجزه وضياع الأموال وطمع العمال، ثم إن الوزير مرض فوقفت الأموال وشغب الجند فعزله المقتدر سنة 313هـ، وسلمه إلى وزيره الجديد أحمد بن عبد الله الخنصبي، الذي تشدد في مصادرته ومصادرة كتابه وأخذ أموالهم<sup>(5)</sup>.

ولم يستطع الخنصبي أن يصلح ما أفسده سلفه والأسوأ أنه كان يواصل شرب النبيذ ليلاً والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها، وإذا انتبه يكون مخموراً، وكان يترك الكتب الواردة للدواوين، لا يطالعها إلا بعد مدة، ويهمل الأجوبة عنها فضاعت الأموال وماتت المصالح، ووكّل الأمور لنوابه وأهمل الإطلاع عليهم، وترك قراءة الكتب النافذة والتعليم عليها إلى مالك بن الوليد، ويعمل عليه جوامع مختصرة للمهم مما يرد وينفذ، فيعرضه عليه إذا انتبه فرمّا قرأه وربما لم يقرأه، فيقرأه أبو الفرج إسرائيل، ويوقع فيه على حسب رأيه<sup>(6)</sup>، فأشار مؤنس الخادم بعزله واستتيزار على بن عيسى الجراح، فتم ذلك وقبض عليه<sup>(7)</sup>.

وفي عام 315هـ/927م وصل على بن عيسى إلى بغداد قادماً من الشام، فاستقبله الناس استقبالاً

(1) ابن العمري، المصدر السابق، ص 157.

(2) حسام الدين السامرائي، تطور الوزارة، ص 299.

(3) مسكويه، المصدر السابق، ج 5، ص 71.

(4) المصدر نفسه، ج 5، ص 71.

(5) ابن تغري، النجوم الزاهرة، ج 3، ص 240.

(6) مسكويه، المصدر السابق، ج 5، ص 80-81؛ حسام السامرائي، المرجع السابق، ص 300؛ محمد الحضري، المرجع السابق، ص 325.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 28؛ مسكويه، المصدر السابق، ج 5، ص 84.



حافلاً، وكذلك استقبله الخليفة وبعث إليه بكسوة فاخرة، وفرش ومبلغ عشرين ألف دينار ليقوم بإصلاح الأوضاع الإدارية المتردية، بسبب تصرفات الوزير أحمد بن عبيد الله الخضبي، فباشر على بن عيسى مهام الوزارة، ليصلح الوضع فوجده بغاية السوء فاهتم بإصلاح الوضع الاقتصادي للدولة، واهتم بنفسه بكل صغيرة وكبيرة، فبدأت الأحوال تتحسن إلا أن الخليفة نفسه لم يساعده في إقرار إصلاحاته بسبب تزايد تدخله في الإجراءات، مما أربك تدبيره المالية<sup>(1)</sup>، فاختلفت الأوضاع وتفاقت الأزمة المالية، فقرر الاستقالة من عمله، وأصر على الاستقالة، فلم يحفظ له الخليفة صنيعه، واحتجزه في دار الخلافة<sup>(2)</sup>.

وولي الوزارة أبو على بن مقله سنة 318هـ<sup>(3)</sup>، وكانت له على يد ماهرة في الكتابة حتى ضرب بها المثل، كما كانت ماهرة في أخذ الرشا على التولية والعزل، وكان بينه وبين أكبر القواد مؤنس مودّة، فلذلك كان يثبته في الوزارة، وارتفعت مكانة ابن مقله لدى الخليفة المقتدر بالله، فكّره وخلع عليه وعلى ولديه، ثم إن الخليفة أخذ يشك في إخلاص الوزير، بعد أن لاحظ ميله إلى مؤنس الخادم الذي كان مستوحشاً منه، وأدى ذلك إلى إقصاء الوزير، "واغتناظ المقتدر حتى عزم على قتل ابن مقله وكان السفير علي بن عيسى، فكان يداريه إلى أن سكن وقال: ما ذنب وزيرك في شفاعة مؤنس له، ولم يزل به حتى انصرف عن رأيه"<sup>(4)</sup>.

وقد تم خلال هذه المرحلة تطور مهم في الوزارة وهو تعيين شخص أو أكثر بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته، ولا يبقون له أثراً كبيراً في إدارة الدولة<sup>(5)</sup>، ففي وزارة ابن مقله أصدر الخليفة المقتدر بتأثير بتأثير من مؤنس المظفر أمره إلى الوزير ابن مقله بقبول إشراف على بن عيسى على الدواوين، واستمر إشراف على الأعمال الديوانية والوزارية إبان وزارة سليمان بن الحسن بن مخلد (318-319هـ/930-931م) فأصدر المقتدر أمره إلى على بن عيسى بالإشراف على الأعمال والدواوين ومعاوضة الوزير وألا يتراخى في ذلك، ولا يقلد سليمان أحد ولا يصرفه ولا يعمل شيئاً إلا بموافقة على بن عيسى "وأن لا ينفرد سليمان عنه بشئ"<sup>(6)</sup>.

(1) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 7، ص 28.

(2) ضيف الله الزاهري، الوزير العباسي على بن عيسى، ص 34-35.

(3) عبد الجبار ناجي، الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، مركز إسكندرية (الإسكندرية، 2003م)، ص 253.

(4) مسكويه، المصدر السابق، ج 5، ص 116.

(5) حسام الدين السامرائي، المرجع السابق، ص 301.

(6) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 7، ص 60.

واستمر على بن عيسى خلال وزارة عبيد الله بن مُجَدِّ الكلوزاني ن فأمره الخليفة بالإشراف على الأمور والحضور مع الوزير في كل صغيرة وكبيرة<sup>(1)</sup>.

إن إشراف الخليفة من تولية وعزل الوزراء مرده أن بعض الطامعين بالوزارة كانوا يتعهدون للخلفية بأداء مبالغ كبيرة من المال مقابل الحصول على منصب الوزارة<sup>(2)</sup>.

وننتج عن ذلك اضطراب أمور الدولة الإدارية والمالية لعدم كفاءة الوزراء، ومنها أيضاً زيادة حدة المنافسة والمساومة على طلب الوزارة، حتى إنه تولى هذا المنصب شخصيات ضعيفة لم تستمر في الوزارة سوى شهرين فقط مثل الحسين بن القاسم، وعبيد الله بن سليمان بن وهب فقد تولى الوزارة في 26 رجب سنة 319هـ وعزل عنها 29 رمضان من نفس السنة، وفيه قال الشاعر ابن بسام:

عبيد الله ليس له معاد ولا عقل، وليس له سداد  
رددن إلى الحياة فعدت عنها لقول الله: لو رُدُّوا لعادوا

وفيه أيضاً:

لا بد يا نفس من سـجود في زمن القرد للقرود  
صحبت لك بالريح يا بن وهب فخذ لها أهبة الركود<sup>(3)</sup>

وبعضهم تولى الوزارة لبضعه أشهر مثل أبي الفتح الفضل بن جعفر بن مُجَدِّ بن الفرات فقد تولى الوزارة في 28 ربيع الثاني سنة 320هـ<sup>(4)</sup>، وعزل عنها 29 شوال سنة 320هـ<sup>(5)</sup>، وأصبح لكل وزير أنصار أنصار من القواد والكتاب، وهؤلاء يؤمل من الوزير السماح لهم بالحصول على الأموال والمناصب إن هو تولى الوزارة<sup>(6)</sup>، وفي ذلك يقوم السلمي في تضعُّع أمر الوزارة:

لا كمال لا جمال لا بيان لا عبارة  
هكذا الرسم لديكم أين الآت الوزارة<sup>(7)</sup>

فهذه المرحلة من خلافة بني العباس تعكس الخلل السياسي والاضطراب الداخلي فتعدد الوزراء بهذا

(1) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص 121.

(2) اليوزبكي، المرجع السابق، ص158.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص300 - 301.

(4) عبد الجبار ناجي، الدولة العربية، ص254.

(5) زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص8.

(6) اليوزبكي، الوزارة، ص143.

(7) النعالي، يتيمة الدهر، ج4، ص91.

الشكل يؤكد على مدى ضعف الخلفاء ونزولهم على الأهواء وتكالب ذوي المطامع على منصب الوزراء، مما أدى في النهاية إلى ضعف منصب الوزارة وأصحابه<sup>(1)</sup>، وأصبحت الوزارة شبه معطلة، ولم يعد لها شأن يذكر في هذا العهد، وهو أمر طبيعي لأن الوزير يستمد قوته من الخليفة، فكان عمل الوزير في هذه الفترة مجرد جباية الضرائب وكان همه أن يسد أفواه كبار قادة الأتراك بالمال، فإذا وافق هواهم رضوا عنه وأبقوه، وإن خالفهم في شيء أزالوه وأقاموا غيره<sup>(2)</sup>.

وسخر عامة الناس من الوزارة كأدنى مهنة في ذلك العصر<sup>(3)</sup>، فقد روي التنوخي: "أنه اجتمع الناس مرة على قراد معلم في شارع الخلد فيقول المعلم للقراد: "تشتهي أن تكون بزازاً\*"، فيقول: نعم ويؤمى برأسه، فيقول: تشتهي أن تكون عطاراً؟ فيقول، فيقوم: نعم برأسه، فيعدد الصنائع عليه فيؤمى برأسه فيقول له في آخرها: تشتهي أن تكون وزيراً؟ فيؤمى برأسه، لا ويصيح ويعدوا بين يدي القراد فيضحك الناس"<sup>(4)</sup>، لقد سقطت حرمة الوزارة حتى لم يكن لها في نظر العامة، ولا في نظر متغلبى الأطراف حرمة<sup>(5)</sup>، ففي عهد القاهر تسلّم مُحمَّد بن علي الحسن المعروف بابن مقلّة الوزارة، ثم اختار القاهرة لوزارته مُحمَّد بن القاسم بن عبيد الله بن وهب، وذلك بعد مشاركة بن مقلّة في خلع القاهرة، الذي أفلت منها، وتمكن من الاختفاء فأحرق داره بعد أن نُبتت، فحدد القاهر صلاحيات الوزير، وأصدر توقيعات بخطه بمنعه من النظر في عدد من الأعمال التي كان الوزراء يمارسونها، وذلك ما يفسر عزله للوزير بعد فترة وجيزة، حيث اعتقله حتى وفاته، واستقدم عدد من المرشحين للوزارة ثم قبض عليهم وأدخلهم السجن<sup>(6)</sup>، وكان القاهر ينظر إلى علي بن عيسى الجراح نظرة إعجاب وتقدير، فاستدعاه وفوض إليه النظر في الإشراف على أعمال الوزارة<sup>(7)</sup>.

(1) فتحية النبراوي، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار الفكر العربي (القاهرة، 1994م)، ص78.

(2) الطبري، مُحمَّد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (القاهرة، 1960م) ج11، ص160؛ المسعودي، التنبيه والإشراف، ص317؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص242؛ عبد الجبار ناجي، المرجع السابق، ص185.

(3) عادل الألوسي، الرأي العام، ص146.

(\*) البزاز، تاجر الأقمشة، شوقي ضيف، المرجع السابق، ج4، ص60.

(4) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص232.

(5) مُحمَّد الحضري بك، المرجع السابق، ص327.

(6) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص154.

(7) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج3، ص239.

وفي عهد الرازي (322-329هـ)، استعان في إدارة شئون دولته ببعض الوزراء الضعاف الذين كانوا يبذلون للخليفة كثيراً من المال ليرفعهم إلى مرتبة الوزراء وليس أدل على ذلك مما بذله أبو علي بن مقلة حين تقلد الوزارة للمرة الثالثة، فقد دفع للخليفة خمسمائة ألف دينار، غير أنه لم يتمتع بالوزارة طويلاً، إذ ثار عليه الجند، وقامت في البلاد فتنة انتهت بعزله<sup>(1)</sup>، وكان من وزراء الرازي أبو جعفر محمد بن القاسم الكوفي<sup>(2)</sup> الذي عجز عن النهوض بأعباء الوزارة، فاستوزر سليمان بن الحسن بن مخلد، فعجز هو أيضاً عن إدارة شئون الدولة، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلمهم في أمور الدولة، مما دعا الخليفة إلى استمالة ابن رائق وكان يلي واسط والبصرة، وسلم إليه الأمور ولقبه "أمير الأمراء" فازدادت سلطته، وأصبح بيده تولية الولاة وعزلهم، وزادت مكانته وعلت مرتبته على مرتبة الوزير<sup>(3)</sup>.

فلم يعد الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين، ولم يكن له غير اسم الوزارة، كما لم يحضر في دار السلطان إلا في أيام المواكب وصار ابن رائق وكتابه ينظران في كافة شئون الدولة<sup>(4)</sup>، يقول ابن الأثير: "وبطل يومئذ أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمور النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال، ولا كان له اسم غير الوزارة فقط، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة ويقف ساكناً، وصار ابن رائق وكتابه ينظران في الأمر كله"<sup>(5)</sup>.

واستحوذ ابن رائق على أموال العراق بكامله، ونقل أموال بيت المال إلى داره ولم يبق للوزير تصرف في شيء بالكلية وهو أمر الخلافة جداً<sup>(6)</sup>، على أن نفوذ ابن رائق لم يلبث أن ضعف سنة 326هـ، من جراء منافسة الأمراء له، فقد حاربه أبو عبد الله البريدي، صاحب الأهواز، كما خرج عليه أحد قواده واسمه بجكم، ودخل بغداد سنة 327هـ، وآلت إليه أمرة الأمراء، ثم تحالف ابن رائق والبريدي ضد بجكم، ونجح ابن رائق مرة ثانية بالعودة إلى بغداد وتقلد منصب إمرة الأمراء بعد قتل بجكم، ولكن ابن رائق قتل هو الآخر في الموصل من قبل الأمير ناصر الدولة الحمداني، حيث تقلد ناصر الدولة منصب أمير الأمراء في بغداد<sup>(7)</sup>.

(1) حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج3، ص33.

(2) زامباور، المرجع السابق، ص8.

(3) حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج3، ص27.

(4) مسكويه، المصدر السابق، ج5، ص199.

(5) ابن الأثير الكامل، ج6، ص123.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص95.

(7) فاروق فوزي، المرجع السابق، ص64؛ حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ج3، ص34.

وخلال فترة حكم المستكفي بالله، أقدم أمير الأمراء (توزون) على منع الخليفة من تعيين أي شخص بمنصب الوزراء، وحرمه من حق اتخاذ وزير له، وسمح له أن يستكتب من يدبر له في أمر ضياعه فقط، مما يشير إلى إلغاء المنصب من بين المؤسسات الإدارية للدولة خلال هذه الفترة التي ختمت بالتسلط البويهبي الأجنبي على الخلافة<sup>(1)</sup>.

#### خاتمة:

من كل ما تقدم عرضه يمكن القول: أن سلطة الوزير خلال هذه الفترة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه، وموقف الأتراك والحاشية منه، وبطبيعة الأزمات المالية أو الإدارية التي كانت تواجه الدولة العباسية<sup>(2)</sup> فهذه المرحلة تبين الخلل السياسي والاضطراب الداخلي فتعدد الوزراء يؤكد على مدى ضعف الخلفاء، وتكالب ذوي المطامع على منصب الوزارة<sup>(3)</sup>.

فتاريخ الوزارة على النحو السابق يبين أحوالها في هذا العصر والذي منها: ضعف سلطة الوزير بالمقارنة مع سلطة القائد العسكري التركي، وبات الخليفة يخضع لسلطة القائد في التعيين والإقالة، ومع أن القادة العسكريين طمعوا في منصب الوزارة، وقد تقلدها بعضهم مثل أوتامش وزير المستعين والحسن بن مخلد وزير المعتضد، إلا أن القادة الترك تركوها ليس تعففاً ونزاهة بل لم يقدرُوا عليها، لما فيها من أصول إدارية وإجراءات تتصل بالسجلات والدواوين، الأمر الذي لا يفهمه العسكر ولا يقدرُون عليه، ثم إن المنصب خلق بينهم نزاعات وغيرة، ففضلوا تركه لغيرهم بشرط إشرافهم التام عليه<sup>(4)</sup>.

كذلك غدت الوزارة شبه وراثية وانحصرت في أسر معينة معروفة، ويلاحظ أن معظمهم كانوا من عائلات فارسية كالبرامكة وبنو سهل، وبنو طاهر وبنو الفرات وبنو الجراح وبنو خاقان، وبنو وهب<sup>(5)</sup> لأنهم كانوا يتميزون بمعرفتهم بآداب خدمة الملوك وأساليبها، ولا شك أنه وجد إداريون من أصل آخر، ولكنهم لم يكونوا يمتلكون المهارة ذاتها التي تؤهلهم للوصول إلى المناصب المهمة، فقد جمع الفارسيون إلى جانب كفاءتهم التقنية مؤالفة لقواعد العيش الحسن، وذلك بفضل المؤلفات حول السلوك الحسن

(1) الهمداني، محمد بن عبد الملك بن إبراهيم، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1985م) ص 86؛ الصولي، أبوبكر محمد بن يحيى، الأوراق (أخبار الرازي بالله والمتقي) تحقيق: ج. هيوارث، دار المسيرة، بيروت، د.ت) ص 151؛ حسام السامرائي: تطور الوزارة، ص 305.

(2) حسام السامرائي، المرجع السابق، ص 303.

(3) فتحة النبروي، المرجع السابق، ص 78.

(4) فاروق عمر فوزي، تاريخ التنظيم، ص 162.

(5) أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 36.

التي خصصها أدبهم التقليدي المروي لأتباع الملوك والعظماء، فقد عرفوا بالتالي فن خدمة الملوك وتوجيههم ومساعدتهم في المهام الإدارية التي لم يتمثلها إلا بصورة تدريجية المؤلفون العرب بعد قراءتهم للرسائل التي كتبت حول ذات الموضوع، وهؤلاء نالوا خطوة عند الخلفاء الذين اختاروا منهم مساعديهم وكتابهم، واختار هؤلاء الكتاب أعواناً لهم، وبالأفضلية جملة من مواطنيهم كان تخصصهم في هذا النشاط يتنامى دون توقف<sup>(1)</sup>.

كذلك أيضاً انحصرت صلاحيات الوزير في الإشراف على الموارد المالية للدولة وتأمين الحصول عليها، وبهذا تقلصت صلاحيات الوزير كثيراً، فهؤلاء الوزراء الماليون، عندما يصلون إلى الوزارة بفريق العمل التابع لهم، وجلهم شخصيات كان همها الأول استغلال الوضع وفرض غرامات على سابقهم المتهمين، فالعفة قلما كانت سائدة لدى الموظفين الكبار، فقد كانوا يملكون في معظمهم بالإثراء<sup>(2)</sup>.

فظاهرة الرشوة وجمع الأموال سواء بالنسبة للوزير أو موظفيه التي بما يستطيعون الوصول إلى الولاية، ظاهرة تدل على تدهور الأوضاع السياسية وضعف سلطة الخلفاء بسبب سيطرة الأتراك وصراعها المستمر على السلطة يقول أحد الشعراء في كثرة العزل والتولية:

لا تجزعن فكل وال يعزل      وكما عُزلت ففي قريب يعزل  
إن الولاية لا تدوم لواحد      إن كنت تنكره فأين الأول  
وكذا الزمان بما يسرك تارة      وبما يسوؤك مرة يتنقل<sup>(3)</sup>

- ومن خصائص الوزارة في هذه الفترة أيضاً، كثرة عدد الوزراء، مما يؤثر سلباً على استقرار الأمور، واستتباب الأمن في البلدان<sup>(4)</sup>.

لقد تخللت هذه الفترة فترات قويت فيها سلطة الوزير، وكانت لبعضهم أدوار بارزة، ولكن ذلك لم يخلصهم من غضب الخلفاء لأنفهم الأمور، ومنذ أواخر القرن الثالث الهجري، ازداد نفوذ الوزراء لضعف معاصريهم من الخلفاء وقويت المنافسة على منصب الوزراء، وكان يصاحب هذه المنافسة تفشي الدس والرشوة، وكان نصيب المنصب لن يدفع مبلغاً أكثر من غيره<sup>(5)</sup>، فالوزارة تباع وتشترى ويبدل فيها المال

(1) دومنيك سورديل: الإسلام.. السياسة.. العقيدة، ترجمة: على مقلد، ط2، دار التنوير للطباعة والنشر، (بيروت، 1998م)، ص167-168.

(2) المرجع نفسه، ص48.

(3) عادل الألوسي، المرجع السابق، ص148.

(4) فتحية النبراوي، المرجع السابق، ص79.

(5) عادل الألوسي، المرجع السابق، ص145.

المال وتتدخل الشفاعات والوساطات دون النظر في بعض الأحيان إلى الكفاءة والقدرة على تدبير الأمور<sup>(1)</sup>.

كذلك تدخل الحرم في تنصيب الوزراء وعزلهم، كما فعلت السيدة أم المقتدر عندما طلبت من ابنها الخليفة المقتدر عزل الوزير المصلح علي بن عيسى الجراح بسبب اعتذاره عن صرف المال لها بمناسبة عيد الأضحى<sup>(2)</sup>.

لقد ساءت الأحوال العامة وارتبك النظام الإداري، فالوزير يتولى الوزارة عاماً أو عامين ثم يعزل أو يستقيل وله عدة ملايين من الدينار فضلاً عن الضياع والمباي، وقد اكتسب هذه الثروة بالرشوة ونحوها من أسباب المظلم<sup>(3)</sup>.

لقد تدهور منصب الوزارة مثلما تدهور منصب الخلافة في هذا العصر حين سيطر زمرة من القادة الترك على مقدرات السلطة ولم يبق للخليفة ووزيره شيء يذكر، كما أنه في بعض الأحيان كان الأمراء يجمدون وظيفة الوزارة ووظيفة الوزير من ذلك ما فعله ابن رائق الذي قلده الخليفة وأمر أن يخطب له على جميع المنابر، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمور النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ولا كان له غير اسم الوزارة فقط<sup>(4)</sup>.

ونخلص أخيراً أن سلطة الوزير في هذه الفترة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه وبموقف الأتراك والحاشية منه، وبطبيعة الأزمات المالية أو الإدارية التي كانت تواجه الدولة العباسية.

(1) فتحية النبراوي، المرجع السابق، ص 80.

(2) فاروق فوزي عمر، المرجع السابق، ص 163.

(3) جرجي زيدان، تاريخ المدن الإسلامي، دار الهلال (بغداد، 1958م)، ج 4، ص 190.

(4) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 6، ص 123.

## مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر:

- 1- الأبيشي، شهاب الدين مُجَّد بن أحمد (ت854هـ/1450م)
- 2- المستطرف من كل فن مستظرف، تحقيق مصطفى مُجَّد الذهبي، دار الحديث (القاهرة، 2002م).
- 3- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت630هـ/1233م)
- 4- الكامل في التاريخ، ط1، تحفي أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية (بيروت، 1987م).
- 5- ابن الأزرق، أبي عبد الله (ت896هـ/1490م)
- 6- بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق علي سامي النشار، دار السلام للطباعة والنشر (القاهرة، 2007م).
- 7- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (ت874هـ/1469م)
- 8- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، تحقيق مُجَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت، 1992م).
- 9- ابن الجوزي، أبو الفتوح عبد الرحمن بن علي بن مُجَّد (ت597هـ/1200م)
- 10- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق مُجَّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت، 1992م).
- 11- ابن حزم، أبو مُجَّد علي بن سعيد الأندلسي (ت456هـ/1063م)
- 12- جمهرة أنساب العرب، ط4، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف (القاهرة، 1977م).
- 13- ابن خلدون، عبد الرحمن بن مُجَّد (ت808هـ/1405م)
- 14- مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية (بيروت، 1996م).
- 15- ابن الطقطقي، مُجَّد بن علي (ت709هـ/1309م)
- 16- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، مطبعة مُجَّد علي صبيح (القاهرة، 1962م).
- 17- ابن العمراني، مُجَّد بن علي بن مُجَّد (ت580هـ/1181م)
- 18- الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية (القاهرة، 2001م).
- 19- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت74هـ/1372م)
- 20- البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، (القاهرة،



- 1998م).  
 21- ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن المعتز بن المتوكل (ت296هـ/908م)  
 22- ديوان ابن المعتز، دار صادر (بيروت، 1996م).  
 23- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مُجَدِّد (ت711هـ/1131م)  
 24- لسان العرب، دار صادر (بيروت، د.ت).  
 25- كلبلة ودمنة، نقله إلى العربية عبد الله بن المقفع، مكتبة جزيرة الورد (القاهرة، 2010م).  
 26- التنوخي، أبو علي بن الحسن بن علي (ت384هـ/994م)  
 27- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالحي، مطابع دار صادر (بيروت، 1973م).  
 28- الثعالبي، عبد الملك بن مُجَدِّد النيسابوري (ت429هـ/1037م)  
 29- تحفة الوزراء، تحقيق حبيب علي الراوي، ابتسام مرهول الصفار، مطبعة الصافي (بغداد، 1997م).  
 30- الجهشياري، أبو عبد الله مُجَدِّد بن عبدوس (ت331هـ/942م)  
 31- الوزراء والكتّاب، تحقيق إبراهيم صالح، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث المجمع الثقافي (الإمارات، 2009م).  
 32- الذهبي، شمس الدين مُجَدِّد بن أحمد بن عثمان (ت478هـ/1347م)  
 33- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت، 1987م).  
 34- سير أعلام النبلاء، ط2، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت، 1993م).  
 35- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/1505م)  
 36- تاريخ الخلفاء، تحقيق جمال محمود مصطفى، دار الفجر للتراث (القاهرة، 1999م).  
 37- الصابي، هلال بن الحسن الحراني (ت448هـ/1056م)  
 38- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد، دار الآفاق العربية (القاهرة، 2003م).  
 39- رسوم دار الخلافة، ط2، تحقيق ميخائيل عواد، دار الرائد العربي (بيروت، 1986م).  
 40- صديق خان، الملا صديق حسن خان (ت1308هـ/1890م)  
 41- لقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الإنسان، تحقيق الناشر، دار الكتب العلمية

- (بيروت، 1985م).
- 42- الصولي، أبو بكر مُجَّد بن يحيى (ت333هـ/944م)
- 43- الأوراق (أخبار الراضي بالله والمتقي)، تحقيق ج. هيوارث، دار المسيرة، (بيروت، د.ت).
- 44- الطبري، مُجَّد بن جرير (ت310هـ/922م)
- 45- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (القاهرة، 1960م).
- 46- الماوردي، علي بن مُجَّد بن مُجَّد البصري (ت450هـ/1058م)
- 47- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت، 1985م).
- 48- المسعودي، علي بن الحسين (ت346هـ/957م)
- 49- التنبيه والإشراف، تحقيق دي غويه، ليدن (بريل، 1976م).
- 50- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت، د.ت).
- 51- مسكويه، أبي علي أحمد بن مُجَّد (ت421هـ/1030م)
- 52- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية (بيروت، 2002م).
- 53- الهمداني، مُجَّد بن عبد الملك بن إبراهيم (ت521هـ/1127م)
- 54- تكملة تاريخ الطبري، تحقيق ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1985م).
- 55- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ/1228م)
- 56- معجم الأدياء "إرشاد الأريب في معرفة الأديب"، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت، 1993م).
- 57- معجم البلدان، دار صادر (بيروت، 1995م).

#### ثانياً: المراجع العربية:

- 1- أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية (بيروت، د.ت).
- 2- توفيق اليوزبكي: الوزارة، نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، مطبعة الإرشاد (بغداد، 1970م).
- 3- جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط4، دار الساقية (بيروت، 2001م).
- 4- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ط15، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 2001م).
- 5- خولة شاكر الدحيلي: بيت المال نشأته وتطوره، مطبعة وزارة الأوقاف (بغداد، 1976م).

- 6- السيد عبد العزيز سالم، ومُحَمَّد عبد المنعم الجمل: الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية، 2002م).
- 7- شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، ط13، دار المعارف (القاهرة، 1973م).
- 8- صبحي الصالح: النظم الإسلامية، ط1، دار العلم للملايين (بيروت، 1965م).
- 9- ضيف الله يحيى الزهراني: الوزير العباسي علي بن الجراح (245-334هـ/859-945م) وإصلاحاته الاقتصادية والإدارية، ط1، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (مكة، 1994م).
- 10- عادل محيي الدين الألوسي: الرأي العام في القرن الثالث الهجري (198-295هـ/813-907م) دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1987م).
- 11- عبد الجبار ناجي، وآخرون: الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، مركز إسكندرية (الإسكندرية، 2003م).
- 12- فاروق عمر فوزي: الجذور التاريخية للوزارة العباسية، دراسة تحليلية نقدية لقراءة سورديلي عن الوزارة العباسية، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1986م).
- 13- تاريخ النظم الإسلامية، دار الشروق (عمان، 1951م).
- 14- فتحية النبراوي: تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، دار الفكر العربي (القاهرة، 1994م).
- 15- مُحَمَّد الخضري بك: الدولة العباسية، مكتبة الأعيان (المنصورة، د.ت).
- 16- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، دار رؤية للتوزيع والنشر (القاهرة، 2004م).

### ثالثاً: المراجع المعربة:

- 1- آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تعريب الهادي أبو ريده، الهيئة المصرية للكتاب (القاهرة، 2008م).
- 2- دومينيك سورديلي: الإسلام - السياسة - العقيدة، ط2، ترجمة علي مقلد، دار التنوير للطباعة والنشر (بيروت، 1998م).
- 3- زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي مُحَمَّد حسن بك، حسن أحمد محمود، دار الرائد العربي (بيروت، 1980م).
- 4- كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع (د. ط، 1985م).

رابعاً: الدوريات والمجلات:

- 1- حسام الدين السامرائي: تطور نظام الوزارة منذ خلافة المعتصم بالله حتى دخول البويهيين بغداد، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، العدد 39 جامعة الشارقة (الشارقة، 1427هـ).
- 2- ضيف الله يحيى الزهراني: العجز المالي في الدولة العباسية (247-320هـ) مجلة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني (مكة المكرمة، 1409هـ).